

الإيرادات المرتقبة ١١٠ بلايين دولار مقارنة بـ ٢٩٤ بليوناً لعام ٢٠٠٨

١٢٩ بليون دولار موازنة السعودية لعام ٢٠٠٩

□ الرياض - «الحياة»

أقر مجلس الوزراء السعودي أمس موازنة عام ٢٠٠٩، مع عجز متوقع بـ ٦٥ بليون ريال (١٧,٣ بليون دولار) في خضم الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام. وتوقعت موازنة ٢٠٠٩ أن تصل الإيرادات إلى ٤١٠ بلايين ريال (١٠٩,٦ بليون دولار)، مقارنة بإيرادات فعلية بلغت ١,١٠٠ تريليون ريال (٢٩٤,١ بليون دولار) هذه السنة.

وحددت الإنفاق العام بـ ٤٧٥ بليون ريال (١٢٧ بليون دولار) مقارنة بإفاق فعلي بلغ مستوى ٥١٠ بلايين ريال هذه السنة (١٣٦,٣ بليون دولار) بانخفاض نسبته ٦,٩ في المئة. وتوقعت وزارة المالية السعودية في بيان أمس، بحسب النتائج المالية في ٢٠٠٨، أن تصل الإيرادات الفعلية إلى ١١٠٠ بليون ريال بزيادة نسبتها ١٤٤ في المئة عن المقرر لها في الموازنة (الدولر يساوي ٣,٧٦ ريال)، وشكلت الإيرادات البترولية نسبة ٩٠ في المئة تقريبا من الإيرادات الإجمالية المحققة، وتزيد على الإيرادات الفعلية المحققة خلال السنة السابقة ٢٠٠٧ بـ ٤٧٨,٥ بليون ريال أي ٧٧ في المئة.

وتوقعت الموازنة أن تلغ النفقات الفعلية في المدة ذاتها ٥١٠ بلايين ريال بزيادة مئة بليون ريال عما صدرت به الموازنة، نتيجة التطورات المسجلة خلال السنة المالية من نفقات، وتشتمل هذه الزيادة بدل علاء المعيشة التي أقرها مجلس الوزراء بداية السنة المالية الحالية، ودفعات تنفيذ مشاريع الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة، ومشاريع عسكرية وأمنية وأخرى، والمبالغ التي ترتبت نتيجة تثبيت بعض فئات الموظفين، وزيادة القبول في الجامعات والتعليم في الخارج، وإغاثة الشيعر والأعلاف وحليب الأطفال والرز.

وبلغ عهده العقود الموقعة لتنفيذ المشاريع المطروحة خلال السنة المالية الحالية، وراجعتها الوزارة، ٢٥٠٠ عهده، تبلغ قيمتها ١٢٠ بليون ريال مقارنة بـ ٨٣ بليوناً خلال السنة المالية السابقة، وتشتمل هذه المشاريع ما مؤل من فوائض الموازونات الثلاث الماضية.

وأشارت التوقعات الأولية إلى أن الدين العام الصافي سينخفض نهاية السنة المالية الحالية إلى ٢٣٧ بليون ريال لتقلص نسبته إلى ١٣,٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للسنة المالية الحالية، مقارنة بـ ١٨,٧ في المئة

نهاية السنة المالية الماضية ٢٠٠٧.

موازنة ٢٠٠٩

وعلى رغم الانخفاض الحاد الذي طرأ على أسعار البترول في الفترة الأخيرة من السنة المالية الحالية، كما أظهر بيان وزارة المال، وتقديرات الإيرادات للسنة المالية المقبلة، ونظراً إلى أهمية تعزيز مسيرة التنمية واستمرار جاذبية البيئة الاستثمارية عموماً وزيادة الثقة في الاقتصاد الوطني، صدرت التوجيهات الكريمة بأن تتضمن الموازنة اعتمادات ومشاريع جديدة تزيد عما اعتمد في الموازنة الحالية، وركزت على توفير الفرص التنموية التي ستؤدي إلى توفير الفرص الوظيفية للمواطنين والمواطنات، كما روعي عند إعدادها استثمار الموارد المالية في شكل يحقق متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، مع إعطاء الأولوية للخدمات التي تُمس المواطن مباشرة، نقل الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والبلدية والصماء والصرف الصحي والطرق والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي من خلال خطة العلوم والتقنية، ومشاريع البنية الأساسية، إذ اشتملت على مشاريع تنموية جديدة في مناطق المملكة كلها.

وقدّرت الموازنة الإيرادات العامة للسنة المقبلة بـ ٤١٠ بلايين ريال والنفقات بـ ٤٧٥ بليوناً، والعجز به ٦٥ بليوناً. وتضمنت برامج ومشاريع جديدة ومرآحل إضافية لمشاريع سبق اعتمادها، تزيد تكاليفها الإجمالية على ٢٢٥ بليون ريال مقارنة بـ ١٦٥ بليون ريال في موازنة السنة المالية السابقة. وعرضت الموازنة الاعتمادات المخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية من منطلق ما توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز من اهتمام بالقطاعات المتصلة بالخدمات والتنمية. وخصصت للتعليم والتدريب ١٢٢,١ بليون ريال، والخدمات الصحية ٥٢,٣ بليون، والخدمات البلدية ١٨,٩ بليون، والنقل والإصالات ١٩,٢ بليون، والمياه والزراعة والتجهيزات الأساسية ٣٥,٤ بليون، وصناديق التنمية المتخصصة وبرامج التمويل الحكومية ٢٥ بليوناً، ورضدت تسعة قطاعات أخرى ٨ بلايين ريال.

وتوقعت موازنة السنة المقبلة، أن يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي هذه السنة، وفق تقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات ١٧٥٣,٥ بليون ريال نسبتها ٨ في المئة بالأسعار الحالية.



الملك عبد الله بن عبد العزيز يرأس جلسة مجلس الوزراء السعودي (واس)